نظرية التأويل الإجمالي وعلاقتها بالمتشابه وفق مقولة اللفظ والمعنى

nazariat altaawil aljamie bibiktirya bialmutashabih wafq maqulat allafz walmaenaa

عدنان أحمد مهدي

Adnan ‘ahmad mahdi

تربية صلاح الدين

adnanahmedmahdy@gmail.com

الملخص

تناول هذا البحث موضوعا جدليا طالما أثيرت بسبب عدم فهمه النزاعات الكثيرة ولعل فهم قضية التأويل وايجاد العلاقات بينه وبين قضايا التوحيد والأسماء والصفات بات أمرا ضروريا وملحا؛ فالمسلمون بين مُسلّمٍ لأمر الصفات ومثبت من غير تأويل ولا تعطيل، ومنهم الممسك عن الخوض فيها، ومنهم المؤول حسب اجتهاده، وما نجد من نصوص وردت عن السلف بهذا الخصوص، وقصد الجميع التنزيه التي أسس لها البحث بصورة جيدة بحسب ما يراه الباحث. وأوضح البحث أن الحد الفاصل بين المحكم والمتشابه هو أن المحكم ما أحكم المراد بظاهره والمتشابه ما لم يحكم المراد بظاهره، بل يحتاج في ذلك إلى قرينة، والقرينة إما عقلية أو سمعية. كما أشار البحث في النص القرآني أن أي أمرٍ ينسب فيه لله تعالى شيء يلزم منه استحالة عقلية أو تعارض مع ادّلة سمعية محكمة، مثل إضافة اليد إلى الله تعالى أو العين، أو الجنب، أو الساق، أو الوجه، أو العرش، أو الكرسي، أو اللوح... لزم تأويله وصرفه عن ظاهره.

Abstract

tanawal hadha albahth mawduean jadaliana talama ‘ana qadiat aikhtilaf qadaya aldukhul fi qadaya altijarat alkharijiat walughat qadiat fath alealaqat bayn qadaya altijarat w qadaya altawhid wal’asma’ w alealaqat altijariat falmuslimun bayn musllm li’amr alsifat wamuthabat min ghayr tawil , waminhum almumsik ean alkhawd fiha waminhum almawawil , waminhum waminhum waminhum waminhum waminhum waminhum min almuasis , waminhum waminhum waminhum min almuslimin , waminhum min bayniha , waminhum min bayniha , waminhum min bayniha , waminhum min bayniha , waminhum min bayniha , wamin bayniha , waminhum min bayniha , wamin bayniha , waminhum min bayniha

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

المقدمة

الحمد لله المتفرد بوحدانيته، والمتعزز بعظمة ربوبيته، والقائم على نفوس العالم بآجالها والعالم بتقلبها وأحوالها، والمانّ عليهم بتواتر آلائه، والمتفضل عليهم بسوابغ نعمائه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد شغلت مسألة التأويل حيزاً كبيراً في دراسات الفرق الدينية سواء أكانت إسلامية أم غيرها كاليهودية والنصرانية، وهذا الموضوع من الأهمية ببال، والسبب في ذلك لأنّها تتعلق بمباحث الإيمان وبالتحديد وجود الله تعالى ووحدانيته وأسمائه وصفاته، فالمسلمون بين مُسلّمٍ لأمر الصفات ومثبت من غير تأويل ولا تعطيل، ومنهم المسك عن الخوض فيها، ومنهم المؤول حسب اجتهاده، وما نجد من نصوص وردت عن السلف بهذا الخصوص، وقصد الجميع التنزيه ، إذ الجميع يؤمن ويفهم المراد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1] فهذه الآية تعد خلاصة لوصف الله تعالى، وأمَّا باقي الديانات؛ فمنهم المجسمة؛ كاليهود، ومنهم القائلون بالاتحاد والحلول كالنصارى، ونحن نعلم يقيناً أنَّ الله تعالى لا يشبه مخلوقاته، ولا تشبهه مخلوقاته في شيء، لا في ذاته ولا في صفاته وأفعاله، إذ حقيقة الوجود بحق المخلوق تخضع للزمان والمكان، وأمَّا وجود الباري سبحانه، فهو خلاف ذلك، إذ لا تجري عليه الزمانية والمكانية، وهذا يعني، قصور العقل البشري عن إدراك حقيقة ذاته وكنه صفاته.

لهذا حاولت إبراز عظمة الإسلام من خلال بيان صلاحيته في هذا العالم؛ إذْ التناقض والتصارع في أدبيات جميع الأديان عدا الإسلام وجميع الفرق عدا الطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة الذي هم محل نظر الله تعالى وعنايته،

(١) سورة الشورى: جزء من الآية ١١.

والتي تترجمها الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[١]

وكان الطريق إلى ذلك هو تجلية معاني التأويل وبيان علاقته بالمتشابه وفق نظرية أو مقولة اللفظ والمعنى، ومن أجل هذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء من خلال مباحثه وموضوعاته؛ فأسال الله تعالى دوام توفيقه وتسديده وقد جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة وعلى النحو الاتي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: محددات معرفية

المطلب الثاني: العلاقة بين التأويل والمتشابه بحسب نظرية (التفويض)

المبحث الثاني: العلاقة بين التأويل التفصيلي والمتشابه بحسب نظرية التأويل.

المطلب الاول: مبررات تأويل النص القرآني

المطلب الثاني: القانون العام لضبط العملية التأويلية.

وصلى الله عليه وآله وسلم.

المبحث الاول
الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: محددات معرفية

تعرف اللغة بأنَّها أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وفي الوقت نفسه تُعد إحدى قدرات العقل البشري التي من خلالها يتواصل وينقل الأفكار[٢]، وهذه المقدرة على إحضار المعاني عن طريق الألفاظ، وغاية ما يمكن إيصاله إليهم، هو أن ينقل صورة عن الألم، وكم هو الفرق بين من يُعاني من الألم ويشعر به، وبين من يتصور ذلك الألم عند الآخرين[٣].

(١) سورة النور: جزء من الآية ٣٥.

(٢) ينظر: الخصائص، ابن جنى، ١/ ٣٤.

(٣) اصطلح العلماء على الحالة الأولى- الشعور بنفس الألم - بالعلم الحضوري أو اللّدني:

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

فنقل صورة عن الألم لا يتحقق إلا عن طريق الكلام، أو الإشارات، أو الرموز ... وغيرها، فطريقة الكلام هي أنسب وأسهل الوسائل للتفاهم والتواصل مع الآخرين[1]، مع العلم إن هذه الوسيلة ليس فيها إلا عنصران هما: (اللفظ والمعنى)، ولشدة وقوة العلاقة الرابطة بينهما فإننا عندما نسمع الألفاظ ننتقل فوراً إلى المعاني، من غير أن نلتفت إلى وجود اللفظ أو الى وجود المعنى في الذهن أو العلاقة بين اللفظ والمعنى[2].

فعندما نسمع الألفاظ فوراً ننتقل إلى الحقائق الخارجية التي تدور حولها الألفاظ المسموعة، من غير التفات منا إلى المعاني الذهنية أو إلى أصوات الألفاظ، أو إلى النسبة بينهما التي تسمى بـ (الدلالة)[3].

ولذلك يرى بعض علماء علم المنطق أن الانتقال من اللفظ إلى الحقيقة الخارجية، لا بد أن يمر ويطوي مرحلتين، هما: سماع اللفظ وإدراك المعنى في الذهن، لينتقل بعد هذه العملية إلى المراد[4].

وعلى أساس ما تقدم نستطيع أن نتصور تلك العلاقة ما بين التأويل والمتشابه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ

وهو حضور نفس المعلوم لدى العالم، اما الحالة الثانية – تصور الألم عند الآخرين – يسمى بالعلم الحصولي، وهو حضور صورة المعلوم لدى العَالِم ومن أهم ما يتميز به العلم الحصولي أنه قابل لوقوع الخطأ فيه والشك والاشتباه لأن وجوده العلمي غير وجوده العيني، أما الحضوري فوجوده العلمي عين وجوده العيّني فلا يقع فيه الخطأ. ينظر: المقرر في توضيح منطق المظفر ، رائد الحيدري، ١/ ٢٠.

(١) ينظر: منطق الخطاب القرآني، محمد باقر سعيد ، ٢٠ .

(٢) ينظر: المنطق، محمد رضا المظفر، ١/ ٣٢

(٣) الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر. ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٣٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٣٤ .

تَأۡوِيلِهِۦٓۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[١]، إذ يرى بعض علماء التفسير أن تلك العلاقة، تدور بين الألفاظ والمفاهيم الذهنية المتصورة من الآيات القرآنية[٢].

وفي ضوء ذلك تصور أغلب علماء المسلمين أن المتشابه في الآية السابقة، هو ما اشتبه أو تشابه فيه المعنى المراد من اللفظ مع غيره، وبإزاء هذا التصوّر انقسم التأويل لديهم إلى قسمين: القسم الأول: يرى أن التأويل هو المعنى الذي لا سبيل إلى العلم به ابداً[٣]، والقسم الثاني: يرى أن التأويل هو ترجيح معنى على معنى آخر يتلاءم مع المحكم، وبالتالي ما يكون عليه المتشابه يتبعهُ التأويل من حيث الصحة والفساد، ولذلك بقى موضوعهما عند هؤلاء الأعلام منحصر في نطاق العلاقة بين اللفظ ومفهومه اللغوي (المعنى)[٤].

ومن أبرز صور هذه العلاقة كان في نظرية التأويل الإجمالي (التفويض)، ونظرية التأويل التفصيلي (التأويل)[٥]، فالتفويض والتأويل يُعدّان من النظريات المعروفة في المصنفات التفسيرية[٦]

(١) سورة آل عمران الآية: ٧.
(٢) ينظر: علوم القرآن ، محمد باقر الحكيم ، ١٩٥.
(٣) ينظر: جامع البيان، الطبري، ٨٨/١.
(٤) ينظر: علوم القرآن، محمد باقر الحكيم،١٩٣.
(٥) التاويل الاجمالي (التفويض) هو: رد النصوص المتشابهة إلى الله تعالى فلا تفسر ولا يطلب لها معنى. التأويل التفصيلي (التأويل) هو: صرف المعنى الموهم للتشبيه عن ظاهر النص؛ ومن ابرز ما يمكن ان نلاحظ كفرق بين التأويل التفصيلي والتأويل الاجمالي،-مثلاً- نحو بيان المراد من لفظة اليد في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ ففي ضوء المباني التأويلية للقائلين بالتأويل التفصيلي يرون ان المعنى المراد من اليد هو القوة او القدرة، وعلى مبنى القائلين بالتفويض ان اليد لديهم صفة، والمعنى مسكوت عنه. ينظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ) ٤٧؛ ينظر: الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة، د. محمد الكبيسي، ٨٨.
(٦) ينظر: الصفات الخبرية عند أهل السنة

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ومن المؤكد ان هاتين الطريقتين أو النظريتين-التفويض والتأويل- تتغايران في العديد من الجوانب منها: ان طريقة التفويض تحصر التعامل والاتباع بالمحكم فقط، بمعنى إن المحكم هو السبيل الوحيد للعمل به[1]، بينما طريقة التأويل هي إرجاع معنى من معاني المتشابه إلى المحكم ثم العمل به[2]، فهاتان الطريقتان هما اللتان استنبطهما العلماء من قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[3]، ولا يوجد غيرهما إلّا الزيغ والهوى، لأنه إما أن يترك المحكم والمتشابه معاً أو اتباع للمتشابه فقط[4]، وهذا ما حذر منه القرآن الكريم بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾[5]، فالسبيل الى التعامل مع المحكم والمتشابه منحصر بالطريقتين أو نظرية التفويض ونظرية التأويل عند هؤلاء الأعلام رحمهم الله، وما يعنينا هنا أن نبحث العلاقة بين المتشابه والتأويل على المستوى النظري (المفاهيم) عند كل من القائلين بالتفويض والتأويل.

والجماعة، د. محمد عياش الكبيسي، ٩٠؛ آيات الصفات ومنهج ابن جرير الطبري في تفسير معانيها، د. حسام صرصور، ٥٣٣؛ خلاف المتكلمين في الصفات الإلهية، أمير المأمون، ١٦١

(١) ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، القونوي، ١٨/٦

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٨/٦ .

(٣) سورة آل عمران الآية: ٧ .

(٤) ينظر: بيان قواعد القرآن في المحكم والمتشابه، سعيد فودة ، ٢١

(٥) سورة آل عمران الآية: ٧ .

المطلب الثاني
العلاقة بين التأويل والمتشابه بحسب نظرية (التفويض)

أولا: مفهوم المحكم والمتشابه

أثبت القرآن الكريم التأويل في مواضع عديدة من الآيات وصرح به[١]، كما استعمله المسلمون منذ الصدر الأول للإسلام، وإليه يرجع الكثير من الخلافات المذهبية والعقائدية ولعل أحد أسباب اختلافهم هو اختلافهم في معنى التأويل نفسه فمنهم من يرى إن المقصود بالتأويل هو التفسير لا غير[٢]، ومن هنا نستعرض أبرز التعريفات لمفهومي المحكم والمتشابه قبل الخوض في مقصد البحث الرئيس وعلى النحو الآتي:

مفهوم المحكم لغةً واصطلاحاً:

قال الجوهري (ت٣٩٣هـ): (والحَكيم: المتقِن للأمور)[٣]، وقد ذهب إلى هذا المعنى اللغوي الطبرسي بقوله: (المحكم مأخوذ من قولهم: احكمت الشي إذا أتقنتهُ)[٤]، وكذلك الفخر الرازي بقوله: (وَبِنَاءٌ مُحْكَمٌ أَيْ وَثِيقٌ يَمْنَعُ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَسُمِّيَتِ الْحِكْمَةُ حِكْمَةً لِأَنَّهَا تَمْنَعُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي)[٥].

المحكم اصطلاحاً:

الآيات المحكمات هي التي احكمت عبارتها بأن حفظت عن الاحتمال والاشتباه[٦]، أي واضحة الدلالة، لأنه

(١) ينظر: سورة آل عمران الآية: ٧؛ ينظر: سورة النساء الآية: ٥٩؛ ينظر: سورة الاعراف الآية:٥٢-٥٣؛ ينظر: سورة يونس الآية:٣٨-٣٩؛ ينظر: سورة يوسف الآية: ٢١-٣٦-٣٧-٤٤-٤٥-١٠٠-١٠١؛ ينظر: سورة الاسراء الآية: ٣٥؛ ينظر: سورة الكهف الآية: ٧٨-٨٢.

(٢) ينظر: جامع البيان، الطبري، ج٦/ ١٨٢

(٣) الصحاح تاج اللغة، ابو نصر الجوهري، ج٥/ ١٩٠١.

(٤) مجمع البيان، الطبرسي، ج٢ / ٢١١.

(٥) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج٧/ ١٣٨.

(٦) ينظر: ينظر الكشاف، الزمخشري، ج١/ ٣٣٨؛ ينظر: حاشية على تفسير البيضاوي، القونوي، ج٦/ ٢٦.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لا يزاحم معناها الواضح أي معنى آخر، فدلالتها قطعية على المعنى[١]، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣]. فالمحكم في القرآن: (ما علم المراد بظاهره من غير قرينة تقترن إليه ولا دلالة تدل على المراد به لوضوحه)[٤]، والسبب في اتضاح هذه الآيات يعود إلى أنه تعالى أحكم المراد بأن جعلها على صفة مخصوصة، ولا تنحصر هذه الصفة في أحكام المعنى فقط بل فيها قصد زائد وهو الكشف عن المراد دون إن نحتاج إلى الأدلة النقلية أو العقلية[٥]، فمتعلق الوصف يعود للمعاني المرادة من الآيات، وليس عائد على إنها آيات تكلم بها الله تعالى فأحكمت، بل إن المتشابه كالمحكم في ذلك[٦].

فالحد الفاصل بين المحكم والمتشابه هو أن (المحكم ما أحكم المراد بظاهره والمتشابه ما لم يحكم المراد بظاهره، بل يحتاج في ذلك إلى قرينة[٧]والقرينة إما

(١) ينظر: السراج المنير، شهاب الدين الشربيني، ج١/١٩٨؛ ينظر: حاشية على تفسير البيضاوي، القونوي، ج١٨/٦
(٢) سورة الإخلاص الآية: ١
(٣) سورة الشورى الآية: ١١
(٤) مجمع البيان، الطبرسي، ج٢/١٩٤؛ ينظر: الذريعة في اصول الشريعة، الشريف المرتضى ،ج١/٣٢٩؛ ينظر: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، ٩٠.
(٥) يقسم الدليل إلى الدليل العقلي: وهو ما رجع فيه إلى العقل والفكر نحو ما تقرر بالعقول بان الظلم قبيح وان الواحد نصف الاثنين وهذه وأمثالها تسمى بمبادئ العقول التي ركبها الله عند الجميع؛ والى الدليل النقلي: هي النصوص التي جاء بها الشارع المقدس نحو القرآن والسنة النبوية المطهرة. ينظر: المجاز في القرآن بين المعتزلة والاشاعرة، د. محمد مذبوحي، ٢٥٤.
(٦) ينظر: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار المعتزلي، ٩٠.
(٧) القرينة في اللغة: من الاقتران، يقال قارن الشيء بالشيء مقارنة وقرنا، أي اقترن به وصاحبه. ينظر: لسان العرب، ابن منظور،ج١٣/٣٣٦؛ ومنه قوله: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ سورة النساء الآية: ٣٨، أي من كان له ملازماً فبئس الملازم، وبئس المقارن فالقرين بمعنى الصاحب والخليل. ينظر: تفسير

عقلية أو سمعية)[١]، أي أن كلاً من المحكم والمتشابه لا بد من وجود معنى فيه، وهذا ما تنّبه له القاضي عبد الجبار[٢] بقوله: (لا شيء في القرآن إلا وله معنى، وعليه دليل؛ فأما أن يدل هو عليه أو قرينة تقترن به)[٣]. ويرى أغلب القائلين بالتأويل إن الاختلاف بينهما – المحكم والمتشابه– من حيث انكشاف المعنى والمراد في المحكم وعدمه في المتشابه[٤].

إذا عندما يسمع السامع لفظاً قرآنيًّا محكماً عند هؤلاء الأعلام يفهم المراد منه بنفس الخطاب، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾[٥]، فاللغة والعرف والقرائن تمنع أنْ يحتمل العدد (مئة) معنى آخر[٦]

القرآن، للسمعاني، ج١٠٣/٥. اما في الاصطلاح: (امرُ يشير إلى المطلوب). التعريفات للجرجاني، ج١٧٤/١؛ فالاقتران أمر محقق لمراد الكلام أو المتكلم النهائي سواء كان شيء من المقال أم شيئاً من الحال فهي تؤخذ في تتمة الكلام ولها أقسام متصلة ومنفصلة. ينظر: منطق فهم القرآن، كمال الحيدري، ج٣٢٧/١.

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٦٠٠.

(٢) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمداني، ولد في خراسان (٣٥٩ه)، شيخ المعتزلة، العلامة المتكلم، من كبار فقهاء الشافعية، صاحب التصانيف المشهورة في الاعتزال وتفسير القرآن، منها(متشابه القرآن) و(شرح الأصول الخمسة) و(المغني في ابواب التوحيد والعدل) وغيرها، توفي(٤١٥ه). ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ١٨/ ٢٠.

(٣) المغني، القاضي عبد الجبار، ج٣٦٠/١٦؛ ينظر: متشابه القرآن، القاضي، ١٠٢.

(٤) ينظر: الانتصار للقران، الباقلاني، ٧٨٠/٢؛ ينظر: التبيان في تفسير القران، الطوسي، ج٩/١؛ ينظر: كتاب التلخيص في أصول الفقه، الجويني، ج١٨٠/١؛ ينظر: المفردات في غريب القران، الراغب الاصفهاني، ٤٤٣؛ ينظر: المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، ١٦١؛ ينظر: البرهان في علوم القران، الزركشي، ج٦٨/٢؛ ينظر: الاتقان في علوم القران، السيوطي، ج٤/٣.

(٥) سورة النور الآية: ٢

(٦) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣٦/٣؛ ينظر: المستصفى، ابو حامد الغزالي، ٨٥؛ ينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج١٤٢/٧.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أما عندما يسمع السامع لفظاً قرآنياً متُشابهاً؛ فهو يحتاج إلى الأدلة- العقلية أو النقلية- لتوجيه الخطاب أو ترجيح المعنى المراد منه؛ لأن المعنى خفي غير ظاهر من اللفظ ولذلك احتاج إلى قرينة[١].

أما المتشابه فإن معظم ما ذكره العلماء القائلون بالتأويل- خلاف ظاهر اللفظ- في تعريف المتُشابه يندرج تحت مضمون واحد، وإن عبروا عنه بأساليب مختلفة، فقد عرف القاضي عبد الجبار المتشابه: (هو الذي جعله عز وجل على صفة تشتبه على السامع- لكونه عليها [غمض][٢] المراد به- من حيث خرج ظاهره عن أن يدل على المراد به لشي يرجع إلى اللغة أو التعارف)[٣]، أي أنَّ المتشابهات وصف يقع على نوع مخصوص من آيات القرآن الكريم، يشتبه على السامع المعنى المقصود منها، كونها اشتبهت معانيها وتعارضت فيها الاحتمالات[٤]، فلا يعرف المراد من ظاهر اللفظ ولا يدل على معناه بوضوح إلى ان يقترن به ما يدل على المراد منه[٥]. ومنشأ الاشتباه يعود إلى(اللغة)من حيث التردد بين الحقيقة والمجاز[٦]، والوضوح

(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ج١/٣٣٨؛ ينظر: المحصول، الفخر الرازي، ج٤/٢٧٨.

(٢) هذه الإضافة اثبتها د. حامد ابو زيد، في الاتجاه العقلي، ١٨٨. يرى انها تُتمّ النص.

(٣) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، ٩٠

(٤) ينظر: المستصفى، ابو حامد الغزالي، ٨٥؛ التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج٧/١٤١؛ الحاشية على تفسير البيضاوي، القونوي، ج٦/١٧.

(٥) ينظر: مجمع البيان، الطبرسي، ج٢/٢١٢.

(٦) الحقيقية والمجاز: الحقيقة لغة: يدل على إحكام الشيء وثباته وصحته'. ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٢/١٥؛ ومنه قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، غافر:٦. أما في الاصطلاح فالحقيقة: (ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة)، الخصائص، ابن جنى، ج٢/٤٤٤. ولا خلاف أن كتاب الله يشتمل على ألفاظ حقيقية: وهي كل كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يكن فيها مجاز. ينظر: البرهان، الزركشي،ج٢/٢٥٤. أما المجاز في اللغة: من الجَواز الذي هو التعدي، كما يقال جزت هذا الموضع

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

والابهام، والتفصيل والإجمال، كما يعود أيضاً الى التعارف- الاستعمال-، أي ما تعارف عليه العقل والسمع والعرف الذي يقطع بان المراد منه المعنى الظاهر(١).

فالمتشابه هنا فُسر بأنه لفظ غير واضح المراد متعدد الدلالة، كما أُخذ في حدَّ المتشابه ما يقابله من حدٍّ للمحكم(٢)، أي إن المتشابه ما كان متشابها من حيث تعدد المعنى والمراد به في حين ان المحكم ما كان محكم في معناه الواحد الواضح، كما إنهم أرجعوا السبب في عدم دلالة الظاهر على المراد إلى: اللغة أو الاستعمال، أو بين الحقيقة والمجاز.

وقد أرجع الفخر الرازي منشأ المتشابه الى الوضع في اللغة، من حيث إن بعض الألفاظ موضوع لمعنيين قال: (أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ بِأَصْلِ وَضْعِهِ رَاجِحًا فِي أَحَدِ الْمَعْنَيَيْنِ، وَمَرْجُوحًا فِي الْآخَرِ، ثُمَّ كَانَ الرَّاجِحُ بَاطِلاً، وَالْمَرْجُوحُ حَقًّا، وَمِثَالُهُ مِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ ﴾(٣)، فَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُمْ يُؤْمَرُونَ بِأَنْ يَفْسُقُوا، وَمُحْكَمُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾(٤)، رَدًّا عَلَى الْكُفَّارِ فِيمَا حُكِيَ عَنْهُمْ)(٥)، اي إن تأويل ذلك: أما أن يحمل الأمر على المجاز، أي حملنا متنعميها ومترفيها على الفسق تجوزا، أو بالحذف المقدر بمعنى أمرنا مترفيها ومتنعميها بالطاعة ففسقوا فيها(٦).

أي: جاوزته وتعديته. ينظر: المحصول، للرازي، ج١/٢٨٦. وفي الاصطلاح: هو(ان يُستعمل اللفظ في غير ما وضع له في الأصل) . شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٤٣٦.

(١) ينظر: علوم القرآن مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه، د. عدنان زرزور،١٧٣.

(٢) ينظر: الحاشية على تفسير البيضاوي، القونوي، ١٨/٦.

(٣) سورة الاسراء الآية:١٦

(٤) سورة الاعراف الآية:٢٨

(٥) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ٧/ ١٣٩

(٦) ينظر: الكشاف، الزمخشري،ج٢/٦٥٤؛ ينظر: أمالي المرتضى، المرتضى،١/٥؛ ينظر: التفسير الكبير، الفخرالرازي،٢٠/٣١٤؛

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ثانياً : مفهوم التفسير والتأويل والتأويل الإجمالي (التفويض)

إن الاتجاه السائد عند قدماء المفسرين هو التساوي بين التفسير والتأويل[١].

فلا فرق بينهما، وقد أرجع السبب ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) في عدم لحاظ ذلك عند المتقدمين لميلهم الشديد إلى العربية في فهم النصوص القرآنية، حيث قال ابن الجوزي: (اختلف العلماء: هل التفسير والتأويل بمعنى أم يختلفان، فذهب قوم يميلون إلى العربية إلى أنهما بمعنى وهذا قول جمهور المفسرين المتقدمين)[٢]، وما يؤكد هذا المعنى ما قاله ابن فارس(ت٣٩٥هـ)[٣] قبل ابن الجوزي عندما عقد باباً في كتابه(الصاحبي في فقه اللغة العربية) بعنوان (باب معاني ألفاظ العبارات التي يعبّر بها عن الأشياء) ثم قال: (ومرجعها إلى ثلاثة وهي: المعنى، والتفسير، والتأويل. وهي وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة)[٤].

وقد أشار الطاهر ابن عاشور(ت ١٣٩٣هـ) إلى العلة السابقة نفسها، بعد ان عرض مجموعة من الأقوال في بيان الفرق بين التفسير والتأويل ثم قال: (إن اللغة والآثار تشهد للقول الأول، لأن التأويل مصدرُ أَوّلَه إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة والغاية المقصودة من اللفظ هو

ينظر: حاشية على تفسير البيضاوي، القونوي، ١٩/٦.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٠٨/١٣؛ ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، ١٦/١.

(٢) زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ١٢/١.

(٣) ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني، ولد (٣٢٩هـ)، من أئمة اللغة والادب، له تصانيف منها (مقاييس اللغة) و(الصاحبي في فقه اللغة العربية) وغيرها، توفي(٣٩٥هـ). ينظر: الاعلام قاموس التراجم، محمود بن محمد الزركلي، ١٩٣/١.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ١٤٤.

معناه وما أراده منه المتكلم به من المعاني فساوى التفسير)[١] ويقصد من القول الأول هو الترادف بين التفسير والتأويل.

إذاً التأويل لدى المتقدمين من المفسرين: هو التفسير والبيان[٢]، أو التعبير عن الشيء[٣]، والذي يظهر لي من كلمات الاعلام إن السبب في الترادف لدى المتقدمين من المفسرين لانهم كانو ينظرون إلى الغاية المرجوة من عملية التفسير: وهي فهم النص، وكل منهما- التأويل والتفسير- يحقق الغاية والغرض لذلك الفهم وهو بيان المعنى، فحينما نقول ما تفسير هذه الآية فإننا نطلب المعنى، وعندما نريد التأويل نطلب المعنى أيضاً، وما يؤيد ذلك ما يظهر من كلمات أبو بكر السجستاني[٤] بقوله: (وَيُقَال: تَأَول فلاَن الْآيَة، أَي: نظر إِلَى مَا يؤول مَعْنَاهَا)[٥].

أما التأويل الاجمالي فهو مصطلح أطلقه العلماء على طريقة معينة في تفسير المتشابه القرآني وتسمى أيضا بالتفويض[٦]، ولتوقف البحث على بعض الأمور نحتاج أن نُعرف التفويض في اللغة والاصطلاح، ثم بيان محل التفويض في آيات القرآن، بعدها نبحث طريقة تفويض المتشابهات، أي: التأويل الإجمالي.

(١) التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، ١٦/١.

(٢) ينظر: جامع البيان، لطبري، ٢٠٤/٦؛ ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي ،١٢/٣؛ ينظر: التبيان، الطوسي،ج٢٩٩/٢.

(٣) ينظر: معالم التنزيل، البغوي، ج٧/٢؛ ينظر: تفسير الجلالين، السيوطي، ٦٥/١؛ ينظر: فتح القدير، الشوكاني، ٣٦٣/١.

(٤) أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، مفسر وفقيه اشتهر بكتاب (نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن)، صنفه في خمسة عشر سنة، وكان مقيم في بغداد، توفي(٣٣٠ه). ينظر: الاعلام قاموس التراجم، محمود بن محمد الزركلي، ٢٨٦/٦.

(٥) غريب القرآن، ابو بكر السجستاني، ١٣٧.

(٦) ينظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، بدر الدين بن جماعة ٥١- ٦٩؛ ينظر: الحاشية على تفسير البيضاوي، القونوي ١٨/٦؛ ينظر: السراج المنير، الشربيني، ١٩٧/١.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أ- مفهوم التفويض في اللغة والاصطلاح

التفويض لغةً:

قال ابن فارس: (فوض، الفاء والواو والضاد ، أصل صحيح يدل على اتكال في الأمر على آخر ورده عليه ، ثم يفرع فيرد إليه ما يشبهه من ذلك)[1]، قال تعالى : ﴿وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]، وقال ابن منظور: (فَوَّضَ إليه الأمر: صيره إليه وجعله الحاكم فيه)[3].

التفويض اصطلاحاً:

لعل اقدم تعريف للتفويض في الاصطلاح ما جاء عن أبي عثمان النيسابوري[4] (ت٢٨٩هـ) اذ قال: (التَّفْوِيض رد مَا جهلت علمه إِلَى عالمه)[5]، أي إرجاع أمر النصوص الى الله تعالى فلا تفسر ولا يطلب لها معنى[6]، ومن الواضح لا يمكن اعتماد هذا التعريف هنا كونه غير جامعٍ، ولا يعبر عن مراد العلماء في التفويض بشكل دقيق؛ لأنهم (حينما يقولون بالتفويض يقصدون به أمرين اثنين، الاول: عدم اعتقاد ظاهر اللفظة، أو صرف المعنى الظاهري عنها الذي هو مستحيل في حق الله، والثاني: عدم تعيين أي معنى من المعاني المجازية)[7].

إذاً التفويض بمعناه السابق يُحتم على من يتبناه ويقول به، أن لا يخوض في تأويل المتشابهات، لأنه سيكون مشمولاً

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤/ ٤٦٠.
(٢) سورة غافر الآية: ٤٤ .
(٣) لسان العرب، ابن منظور، ٧/ ٢١٠
(٤) ابو عثمان سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور الحيري النيسابوري، وهو أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف، قال فيه الذهبي: (الشيخ الإمام المحدّث الواعظ القدوة، شيخ الإسلام هو للخراسانيين نظير الجنيد للعراقيين)، توفي(٢٨٩ه). ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٤/ ٦٣.
(٥) طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السلمي، ١٤٣.
(٦) ينظر: الاسماء والصفات، البيهقي، ٢/ ١١٧؛ ينظر: الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة، ٨٨.
(٧) آيات الصفات ومنهج ابن جرير الطبري في تفسير معانيها، د. حسام صرصور، ١٧٨

بالذم وزيغ القلب اللّذان أشارت إليهما الآية السابعة من سورة آل عمران، وعلى حدّ تعبير ابن جرير: (وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنه معنيٌّ بها كل مبتدع في دين الله بدعةً فمال قلبه إليها، تأويلا منه لبعض مُتشابه آي القرآن، ثم حاجّ به وجادل به أهل الحق... وطلبًا لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك، كائنًا من كان)[١].

ب- محل التفويض من الآيات القرآنية

لا مجازفة إذا قلنا إن القرآن الكريم جاء للإنسان لبيان أهم مسألتين على الإطلاق المسألة الأولى: تتعلق بمصيره وهي الآخرة، والمسألة الثانية: بالطريق الذي يؤدي إلى ذلك المصير[٢]، وهي معرفة الله تعالى، وبمعنى آخر: إن المسألة الأولى تهدف الى بيان أحوال الآخرة وشؤونها وما ينتهي إليه الإنسان في نهاية المطاف، والثانية: ترتبط بالتوحيد وأعني تحديداً مسألة الأسماء والصفات الحسنى لله تعالى، ومسألة معرفة صفات الله تعالى واسمائه تُعدُّ من الأمور المهمة والخطيرة جداً في نظر ابن جرير الطبري حيث يقول: (كل من بلغ حد التكليف من الذكور والإناث، وذلك قبل أن يحتلم الغلامُ أو يبلغ حد الاحتلام وأن تحيض الجارية أو تبلغ حد الحيض، فلم يعرف صانعه بأسمائه وصفاته التي تدرك بالأدلة، بعد بلوغه الحد الذي حددتُ فهو كافر حلال الدم والمال الا أن يكون من أهل العهد)[٣]، ومن الواضح وبحسب ما صرح به ابن جرير بالنص المتقدم إن مسألة أسماء الله تعالى وصفاته هي مسألة إسلام أو كفر أو قتل.

ولأهمية مسألة الصفات وعلاقتها بالمتشابه فقد أولى العلماء الاهتمام فيها كونها الأصل الذي عليه عماد الدين والتوحيد، (فكل من قال إن نصوص

(١) جامع البيان، الطبري، ٦/ ١٩٨.
(٢) ينظر: القول التمام، سيف العصري، ١٤٤.
(٣) التبصير في معالم الدين، الطبري، ١٢٣.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الصفات لا تفسر أو لا يتكلم في معناها، أو يفوض معناها إلى الله، أو لا تكيف[1] ولا معنى ونحو ذلك من العبارات، فأنه قائلٌ بأن نصوص الصفات من المتشابه وأن لم يصرح بلفظه على ذلك)[2].

إذا مسألة الصفات والأسماء كانت محل جدل واسع ونقاش حاد، ولخطورة الموضوع كانت هنالك تصريحات واضحة حولها عند أغلب أئمة الدين المبرزين[3] ومنهم :

١- الإمام أبو حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ)، حيث قال: (ما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليدين والنفس فهو له صفات بلا كيف ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال ولكن يده صفتهُ بلا كيف)[4].

٢- والإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) : حينما سُئل عن الاستواء قال: (آمنت بلا تشبيه وصدقت بلا تمثيل، واتهمت نفسي في الإدراك، وامسكت عن الخوض فيه كل الإمساك)[5]

٣- والإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، حيث قال: (إن لله تعالى يدين وهما صفةٌ في ذاته ليستا بجارحتين، وليستا بمركبتين، ولا جسم، ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس المحدود، والتركيب ولا الابعاض، والجوارح، ولا يقاس على ذلك، ولا له مرفق ولا عضد،

(١) الكيف هو: تعيين كنه الصفة، سواء في المعنى او الهيئة، يقال: كيَّف الشيء أي جعل له كيفية معلومة وكيفية الشيء صفته وحاله ، اما في الاصطلاح : هو تعيين كنه الصفة وكيفيتها= =فالمكيفة: هم الذين يطلبون تعيين كنه صفات البارئ وهذا ما استأثر الله به فلا سبيل إليه إطلاقاً. ينظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الصابوني، ١٦٣ .

(٢) القول التَمَام بأثبات التفويض، سيف العصري، ١٣٥

(٣) ينظر: القول التَمَام بأثبات التفويض، سيف العصري، ١١١

(٤) الفقه الأكبر، الإمام أبو حنيفة، ٢٧

(٥) اقاويل الثقات في تأويل الاسماء والصفات، مرعي بن يوسف الحنبلي، ١٢١

ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق القرآن به)[١]. كما (سئل قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات فقال: تمر كما جاءت ونؤمن بها ولا نرد منها شيئاً إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا يوصف بأكثر مما يوصف به نفسه بلا حد ولا غاية وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومن تكلم في معناها ابتدع)[٢].

إذاً محل التفويض في الآيات القرآنية هي آيات الصفات وهي التي يفوض علم معناها له تعالى، فلا تُفسِّر بل يؤمن بها فقط[٣] وفي هذا المعنى يقول ابن جرير نقلاً عن ابن زيد[٤]: (إن القرآن لا يكذب بعضه بعضاً، ولا ينقض بعضه بعضاً، ما جهل الناس من أمرٍ، فإنما هو من تقصير عقولهم وجهالتهم وقرأ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٥]، قال: فحقٌ على المؤمن أن يقول كل من عند الله ، ويؤمن بالمتشابه، ولا يضرب بعضه ببعض، وإذا جهل أمراً ولم يعرفه أن يقول: الذي قال الله حقٌ، ويعرف إن الله تعالى لم يقل قولاً وينقضه، ينبغي أن يؤمن بحقيقة ما جاء من الله)[٦].

واللافت للنظر في أقوال الأئمة من السلف أنهم يثبتون ان اليد، والوجه، والساق، والجنب، والسمع والبصر والعلم والقدرة والكلام وغيرها مما أخبر به القرآن كلها صفات استأثر بها الله تعالى تليق بجلاله، فهي تساق عندهم مساقاً واحداً، أي: لا يميز بينها على أن منها

(١) اعتقاد الإمام المنبل أحمد بن حنبل، أبي الفضل الحارث التميمي(ت٤١٠ه)، ٢٢

(٢) المصدر نفسه، ٨٧ .

(٣) ينظر: جامع البيان، الطبري، ١٧٩/٦

(٤) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني أخو أسامة وعبد الله، وكان عبد الرحمن صاحب قرآن وتفسير جمع تفسيرا في مجلد وكتابا في الناسخ والمنسوخ وحدث عن أبيه وابن المنكدر روى عنه أصبغ بن الفرج وقتيبة وهشام بن عمار وآخرون توفي(١٨٢ه). ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٤٩/٨

(٥) سورة النساء الآية: ٨٢ .

(٦) جامع البيان، الطبري، ٥٦٧/٨ .

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

صفات ذات أو هناك صفات فعل، وهذا المعنى قد أشار اليه صاحب الملل والنحل قائلا: (أعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزة والعظمة ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً).[1]

ج- طريقة تفويض المتشابهات (التأويل الاجمالي)

بعد ان اتضحت ملامح التفويض ومن بينها محل التفويض في الآيات القرآنية، وهي المتشابهات التي لا طريق لأحدٍ إلى العلم بها سواء كان ذلك نبي مرسل أو ملك مقرب[2]. السؤال المهم هنا إذا كان المتشابه لا يمكن لأحد إلى العلم به بحسب اصطلاح ابن جرير، فهل يعني ذلك أن في القرآن لفظ لا يفهم معناه؟ وبعبارة أخرى هل التفويض هو مجرد قراءة للآية بدون أي معنى يتبادر من اللفظ المتشابه[3]؟

فقد أُجيب على ذلك بأن أهل التفويض حينما يفوضون بعض الآيات المتشابهة لا يعني إفراغها عن المعنى تماماً، بل بمعنى إيكال معناها التفصيلي إلى بارئها كونه هو العالم بمرادهِ وهو العارف إلى ما تؤول تلك المتشابهات من معاني، فهو سبحانه العالم بلا كسب ولا نظر، فلا علم ولا معرفة إلّا بالمحكم فقط، وأما المُتشابه فيفهم على نحو الإجمال، إما من خلال السياق أو على ضوء المعنى المحكم العام الواحد في النظم القرآني[4]، وهذا المعنى قد صرح به ابن جرير في

(١) الملل والنحل، الشهرستاني، ٩٢/١ .
(٢) ينظر: جامع البيان، الطبري، ٨٨/١.
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ٦٧.
(٤) ينظر: الحاشية على تفسير البيضاوي، القونوي، ٢٥/٦؛ ينظر: الصفات الخبرية، محمد الكبيسي، ٧٤؛ ينظر : بيان قواعد القرآن في المحكم والمتشابه، سعيد فودة، ٢٥.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

تفسيره بصريح العبارة حيث قال: (ثم ردّوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويل المحكمة، التي لا تأويل لأحدٍ فيها إلا تأويل واحد، فاتسق بقولهم الكتاب، وصدق بعضه بعضاً، فنفذت به الحجة، وظهر به العذر وزاح به الباطل ودفع به الكافر)[١]، أي: ان ما يُفهم من المحكم في ما يتعلق بالأسماء والصفات هو ما يفهم من المتشابه أيضاً، من جلال وكمال.

ولكن هذه الطريقة -التفويض- لم تكن إلا تفسيراً[٢]، تعتمد على السياق في استظهار المعنى، وقد ناقش العلماء هذه الطريقة فقالوا (وهذا تناقض منهم، لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التأويل مطلقًا) [٣]، أي إن صريح القرآن قد صرح إن هناك تأويل للكتاب ولكن غاية ما في الأمر انه مختصّ بالله تعالى، وهو قوله: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ وهم ينفون مطلق المعنى المتصور من اللفظ المتشابه، وفي سياق حديث آخر يبيّن إن طريقة التفويض تنفي المعنى على المستوى النظري دون العملي إذ يقول العلماء: (من أثبت تأويلاً أو نفاه، فقد فهم معنى من المعاني)[٤]، أي إن من ينفي شيئاً او يثبت شيئاً لا بد أنه قد فهم معنى معين استلزم النفي أو الاثبات.

(١) جامع البيان، الطبري، ٦/ ٢٠٤.
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ٣/ ٥٦
(٣) المصدر نفسه، ٣/ ٦٦.
(٤) المصدر السابق، ٣/ ٦٨.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

المبحث الثاني
العلاقة بين التأويل التفصيلي والمتشابه بحسب نظرية التأويل

المطلب الاول: مبررات تأويل النص القرآني

لم يكن ظهور التأويل عند الفرق الاسلامية يخلو من الدوافع أو المبررات في تأويل النص القرآني، فقد اتسم بنزعة عقلية شكل مع اللغة أداة لفهم النصوص القرآنية التي توهم ببادئ الأمر إنها تتعارض مع نظائرها أو مع المبادئ العقلية البديهية في تصور صفات الخالق تعالى المنزه عن الحدوث[1] فكان ظهور هذا اللون من التأويل له دوافع عدة كان ابرزها تنزيه الله تعالى عما لا يليق به، وكذلك ايجاد الحل للنصوص التي يبدو في ظاهرها أن فيها التضاد أو التناقض مع آيات قرآنية أخرى[2]،

إذا كانت المتشابهات بحسب ما قدمنا من الأقوال والذي يعني أنها (معان تشابهت في أن يكون كل منها هو المراد، أي بعضها أرجح من بعض، أو يكون معناها صادقاً بصور كثيرة متناقضة أو غير مناسبة لأن تكون مراداً ولا يتبين الغرض منها)[3] ، فما هو التأويل لديهم .

فالتأويل الذي هو: صرف اللفظ من معناه الظاهر إلى غير الظاهر أو من الحقيقة إلى المجاز او من الخفاء والغموض إلى الظهور والعلن، لا بد في الجميع من دليل يُسوّغ ذلك الصرف، أو الحمل، أو الترجيح، أو ما يسمى بالتأويل، وإلّا كان باطلاً كما أشار إلى هذا ابو حامد الغزالي بقوله السابق: يعضده دليل؛ وقد

(١) ينظر: نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، د. علي سامي النشار، ٣٥٩/١؛ ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني، ٢٨٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الاصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٥٩٩؛ ينظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٣٩٤/٢.

(٣) التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، ١٥٥/٣ .

أكد هذا المعنى الفخر الرازي في تعريفه للتأويل أيضاً بقوله: (صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح عند قيام الدليل القطعي على أن ما أشعر به ظاهرُ اللفظ محال)[١]، وهذه الاستحالة من الأخذ بظاهر اللفظ-الراجح- أمر فرضهُ العقل والنقل، ولا طريق متعين هاهنا إلا بإرجاع المتشابهات الى المحكمات، وتأويلها تاويلاً يطابق مقتضى المحكم[٢].

فإذا ورد في النص القرآني امراً ينسب فيه لله تعالى شيء يلزم منه استحالة عقلية أو تعارض مع ادّلة سمعية محكمة، مثل إضافة اليد إلى الله تعالى أو العين، أو الجنب، أو الساق، أو الوجه، أو العرش، أو الكرسي، أو اللوح... وغيرها من النصوص المتشابهة، ففي هذه وأمثالها لا بد من المصير إلى التأويل أو الصرف هنا[٣]، ومرادهم من الصرف هو: (ترك ظاهر اللفظ وتعيين معنى آخر موافق للكتاب والسنة، بدليل)[٤].

ومثال ذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[٥]، فالمتشابه في هذه الآية هو كلمة (وَجْهَهُۥ) ومحل التأويل في الآية كلمة (وَجْهَهُۥ) أيضاً، إذاً وفق مبناهم الذي تقدم الحديث عنه سابقا، لا يمكن أن ينسب لله تعالى وجهاً، بمعناه المعروف من كل إنسان أو حيوان ذي عينين[٦]، أخذاً بمقتضى الظاهر من الآية، بل المراد عندئذ كما قالوا: (كل شيء هالك

(١) التفسير الكبير، الفخر الرازي ٧/ ١٤٠.
(٢) ينظر: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، ٩٦؛ ينظر: مجمع البيان، الطبرسي،٢/ ٢١٥؛ ينظر: الكشاف، جار الله الزمخشري،١/ ٣٣٨؛ ينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي،٧/ ١٤٧؛ ينظر: الحاشية على تفسير البيضاوي، القونوي،٦/ ٢٥.
(٣) ينظر: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار، ٣٢٨.
(٤) مجمع البيان، الطبرسي،١/ ٨٠؛ ينظر: البرهان، الزركشي، ٢/ ١٥٠
(٥) سورة القصص الآية: ٨٨.
(٦) ينظر: أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، ١/ ٥٩٢

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

إلا ذاته، أي: نفسه، والوجه بمعنى الذات مشهور في اللغة، يقال: وجه هذا الثوب جيد، أي: ذاته جيدة)[1]، والمانع من الأخذ بالمعنى الظاهر هي الأدلة العقلية والسمعية كما سبق أن نوهنا سابقا.

فالعقل يمنع أن يكون الله جسم، كونه إذا كان جسم يلزم ان ينتفي كل شيء منه إلا الوجه بحكم الهلاك الذي يشمل كل شيء، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[2]، هذا من جانب، الجانب الآخر أن الأدلة السمعية كالقرآن مثلاً يُصرح بأن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [3] فهذا الدليل السمعي وذلك الدليل العقلي يوجب علينا العدول من المعنى الظاهر من اللفظ الى معنى يوافق الأدلة، فالتأويل إذاً هو: صرف الظاهر لدليل[4].

بناءً على ما تقدم يلاحظ على التأويل بحسب اصطلاحهم لا توجد فيه مناسبة أو علاقة بينه وبين التعريف اللغوي، وبعبارة أخرى: إذا كان التأويل هو صرف الظاهر لدليل، فهو فاقد للصلة بالمعنى اللغوي، وبالتالي التأويل بحسب اصطلاحهم على أنه إرادة المعنى المخالف لظواهر الايات غير تام في معناه الاصطلاحي[5]هذا أولاً، وثانيا إن ما سبق بيانه هو تفسير وليس تأويل وإن أخذ في مضمونه الرجوع من حيث الاصطلاح، وبعبارة آخرى: إن التأويل وإن كان يتواجد فيه معنى الرجوع، والتفسير كذلك من حيث اللغة إلّا إن هذا لا يعني أخذهما بمعنى واحد، فهذا هو أسقاط الدلالة اللغوية في لفظ

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٢٢٧؛ ينظر: أمالي المرتضى، الشريف المرتضى،١/٥٩٢؛ ينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، ١/ ١١٢.
(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٢٢٧
(٣) سورة الشورى الآية: ١١
(٤) ينظر: الصفات الخبرية عند أهل السنة، محمد الكبيسي ، ١٠٨.
(٥) ينظر: مراتب فهم القرآن، د. طلال الحسن ،٩٢.

التفسير على الدلالة الاصطلاحية للتأويل والنتيجة أخذهما بمعنى واحد[١]، وممن ذهب إلى هذا المذهب وصرح به الفخر الرازي حيث علل سبب أخذه التأويل بمعنى التفسير بقوله: (ثُمَّ يُسَمَّى التَّفْسِيرُ تَأْوِيلاً، قال تعالى: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾[٢] ...، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَمَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِ اللَّفْظُ مِنَ الْمَعْنَى)[٣].

المطلب الثاني: القانون العام لضبط العملية التأويلية

اعتمد القائلون بالتأويل على دليل العقل وقدموا لهذا المنحى مجموعة من المبررات أبرزها (إن الناصب لأدلة السمع هو الذي نصب أدلة العقل، فلا يجوز فيها التناقض)[٤]، وقد عمل الفخر الرازي كما هو دأبهُ في وضع قانون عام لضبط العملية التأويلية قائلا: (متى وقع التعارض من القاطع العقلي والظاهر السمعي، فإما أن يصدقهما وهو محال، لأنه جمع بين النقيضين وإما أن يكذبهما وهو محال، لأنه إبطال النقيضين وإما أن يكذب القاطع العقلي ويرجح الظاهر السمعي وذلك يوجب تطرق الطعن في الدلائل العقلية ومتى كان كذلك بطل التوحيد، والنبوة، والقرآن، وترجيح الدليل السمعي يوجب القدح في الدليل العقلي والدليل السمعي معاً فلم يبق إلا أن يقطع بصحة الدلائل العقلية ويُحمل الظاهر السمعي على التأويل... فبهذا الطريق علمنا أن لهذه الآية تأويلاً في الجملة)[٥]، ويمكن أن نأخذ مثالاً تطبيقياً لاكتمال صورة هذا القانون من خلال تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[٦].

(١) ينظر: مفهوم التأويل في القرآن الكريم، د. فريدة زمرد، ٢٢٥ .
(٢) سورة الاسراء الآية:٧٨.
(٣) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ١٤٥/٧.
(٤) المغني، القاضي عبد الجبار،٤١/٧ .
(٥) التفسير الكبير، الفخر الرازي ، ١٤١/٧ .
(٦) سورة طه الآية: ٥ .

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

قال الفخر الرازي: إن الله تعالى (خاطبنا بلسان العرب وجب أن لا يُريد باللفظ إلا موضوعهُ في لسان العرب)[١]، ثم يذكر إن لفظ الاستواء له معنيان الأول: هو الاستقرار وهو أصل الوضع في لسان العرب[٢]، وحمل هذا المعنى الظاهر على الآية يتعارض مع الأدلة العقلية التي تقتضي أن الله تعالى لا يوصف بذلك، والنقل أيضاً قاض بأن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣]، والمعنى الثاني: هو الاستيلاء وحمل هذا المعنى غير الظاهر المرجوح ينسجم مع الأدلة العقلية والسمعية ولكن يتعارض مع دلالة الوضع في لسان العرب[٤] فالعمل على التوافق بين الآية والأدلة له أربع احتمالات[٥]، وهي:

١- إما أن نعمل بكل واحد من الدليلين الاستقرار ودلالته والاستيلاء وأدلته.

٢- وإما أن نتركهما معاً .

٣- وإما أن نرجح النقل على العقل .

٤- وإما أن نرجح العقل ونؤول النقل .

ثم عمل الفخر الرازي بعد بيان هذه الاحتمالات على الترجيح لغرض الوصول إلى تأويل الآية فقال: (الأول باطل)[٦] لأنه يلزم منه أن يكون الشيء الواحد منزهاً عن المكان وحاصلاً في المكان وهو محال[٧]، والثاني: أيضاً محال لأنه يلزم رفع النقيضين معاً وهو باطل[٨]، والثالث: باطل لأن العقل أصل النقل لأنه ثبت بالدلائل العقلية القاطعة وجود صانع قادر عليم ثم النقل يثبت ذلك فالقدح بالعقل يقتضي القدح بالاثنين

(١) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ٩/٢٢ .
(٢) ينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، ٩/٢٢ .
(٣) سورة الشورى الآية: ١١ .
(٤) ينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، ٩/٢٢ .
(٥) وهذه الاربع احتمالات خلاصة الاقوال؛ ينظر: المصدر نفسه، ٩/٢٢ .
(٦) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ٩/٢٢ .
(٧) ينظر: المصدر نفسه، ٩/٢٢ .
(٨) ينظر: المصدر نفسه، ٩/٢٢ .

معاً، فلم يبق إلا الوجه الأخير أن نقطع بصحة العقل ونشتغل بتأويل النقل، فالمراد من الاستواء في الآية المباركة هو الاستيلاء[١].

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة في ثنايا هذا البحث لا بد من وقفة تأمل واستذكار لما حققه البحث من مقاصد وما توصل إليه من نتائج بعد أن اكتملت صورته كما رسمناها له، وعلى النحو الآتي:

١- اللغة بأنها أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وفي الوقت نفسه تُعد إحدى قدرات العقل البشري التي من خلالها يتواصل وينقل الأفكار.

٢- ولذلك يرى بعض علماء علم المنطق أن الانتقال من اللفظ إلى الحقيقة الخارجية، لا بد أن يمر ويطوي مرحلتين، هما: سماع اللفظ وإدراك المعنى في الذهن، لينتقل بعد هذه العملية إلى المراد.

٣- طريقة الكلام هي أنسب وأسهل الوسائل للتفاهم والتواصل مع الآخرين، مع العلم إن هذه الوسيلة ليس فيها إلا عنصران هما: (اللفظ والمعنى).

٤- يرى بعض علماء علم المنطق أن الانتقال من اللفظ إلى الحقيقة الخارجية،

(١) ينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي، ٩/٢٢.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لا بد أن يمر ويطوي مرحلتين، هما: سماع اللفظ وإدراك المعنى في الذهن، لينتقل بعد هذه العملية إلى المراد.

٥- الحد الفاصل بين المحكم والمتشابه هو أن المحكم ما أحكم المراد بظاهره والمتشابه ما لم يحكم المراد بظاهره، بل يحتاج في ذلك إلى قرينة، والقرينة إما عقلية أو سمعية،

٦- إن هاتين الطريقتين أو النظريتين- التفويض والتأويل- تتغايران في العديد من الجوانب منها: ان طريقة التفويض تحصر التعامل والاتباع بالمحكم فقط، بمعنى إن المحكم هو السبيل الوحيد للعمل به بينما طريقة التأويل هي إرجاع معنى من معاني المتشابه إلى المحكم ثم العمل به.

٧- إن الاتجاه السائد عند قدماء المفسرين هو التساوي بين التفسير والتأويل؛ فلا فرق بينهما.

٨- التأويل الاجمالي؛ فهو مصطلح أطلقه العلماء على طريقة معينة في تفسير المتشابه القرآني وتسمى أيضا بالتفويض.

٩- يثبت السلف ان اليد، والوجه، والساق، والجنب، والسمع والبصر والعلم والقدرة والكلام وغيرها مما أخبر به القرآن كلها صفات استأثر بها الله تعالى تليق بجلاله.

١٠- إذا ورد في النص القرآني امرٌ ينسب فيه لله تعالى شيء يلزم منه استحالة عقلية أو تعارض مع ادّلة سمعية محكمة، مثل إضافة اليد إلى الله تعالى أو العين، أو الجنب، أو الساق، أو الوجه، أو العرش، أو الكرسي، أو اللوح... لزم تأويله وصرفه عن ظاهره

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر

- القرآن الكريم

١. الأسماء والصفات للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، المملكة العربية السعودي، ط١، ١٤١٣ ه .

٢. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى(ت١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣. الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه.

٤. آيات الصفات ومنهج ابن جرير الطبري في تفسير معانيها، د. حسام ابن حسن صرصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ه.

٥. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦ هـ .

٦. بيان قواعد القرآن في المحكم والمتشابه، د. سعيد فودة، (د ت).

٧. التبيان في تفسير القرآن، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠ه)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت).

٨. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤هـ .

٩. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ .

١٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر مؤسسة الرسالة،ط١، ١٤١٥ه .

١١. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، عصام الدين إسماعيل الحنفي(ت١١٥٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د ت) .

١٣. خلاف المتكلمين في الصفات الإلهية وموقف ابن تيمية منها، د. أمير صالح المأمون، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، كلية الآداب،٢٠٠٣م .

١٤. الذريعة في اصول الشريعة، ابي القاسم علي ابن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ)، تحقيق: ابو القاسم الكرجي، الناشر: مؤسسة انتشارات، ايران،(د ت).

١٥. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت٩٧٧هـ)، الناشر: مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥ هـ .

١٦. شرح الاصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار ابن احمد المعتزلي، تحقيق: عبد الكريم عثمان، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦ه .

١٧. الصحاح تاج اللغة العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ .

١٨. الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة، د. محمد عياش الكبيسي، الناشر: المكتب العصري الحديث، القاهرة، ط١، (د ت).

١٩. طبقات الصوفية، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم

النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه.

٢٠. علوم القرآن مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه، د. عدنان زرزور، الناشر: المكتب الاسلامي، دمشق، ط١، ١٤٠١ه .زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي.

٢١. علوم القرآن، السيد محمد باقر الحكيم، الناشر: دار التعارف، بيروت، ط٥، ١٤٣١ه.

٢٢. غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب ، محمد بن عُزير السجستاني(ت٣٣٠هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، الناشر: دار قتيبة، سوريا، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٣. القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام، سيف ابن علي العصري، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر، (د ت). التبصير في معالم الدين، الطبري.

٢٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ .

٢٥. متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار ابن احمد الهمذاني(ت٤١٥هـ)، تحقيق: د. عدنان زرزور، الناشر: دار التراث، القاهرة، ط١، (د ت).

٢٦. المجاز في القرآن بين المعتزلة والاشاعرة، د. محمد مذبوحي، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد/الجزائر، كلية الآداب، ٢٠٠٥م.

٢٧. مجمع البيان في تفسير القرآن، ابو علي الفضل ابن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، الناشر: دار العلوم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٨. المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ. المحصول، الفخر الرازي.

٢٩. المسودة في أصول الفقه، عبد السلام بن عبد الله، وعبد الحليم بن عبد السلام، وتقي الدين أحمد بن عبد الحليم، جامع الكتاب: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عب الغني(ت٧٤٥ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة، (د ت).
٣٠. معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ ،١٤٢٠ه .
٣١. المغني في ابواب العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار المعتزلي(ت٤١٥ه)، تحقيق: د. محمد مصطفى حلمي، الناشر: الدار المصرية، (د ت).
٣٢. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢ هـ .
٣٣. المقرر في توضيح منطق المظفر، السيد رائد الحيدري، الناشر: المنتدى الحيدري الثقافي، ط١، ١٤١٩ه.
٣٤. منطق الخطاب القرآني، دراسات في لغة القرآن، محمد باقر سعيدي روشن، ترجمة: رضا شمس الدين، الناشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠١٦م .
٣٥. منطق فهم القرآن، كمال الحيدري، الناشر: دار المرتضى، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.
٣٦. المنطق، محمد رضا المظفر(ت ١٣٨٣هـ)، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، ط٣، ١٤٢٧هـ.
٣٧. نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، د. علي سامي النشار، الناشر: دار المعارف، ط٩.